تقدير موقف

العدد/118 أبريل 2020

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر 2015-2020



مبروك ساحلي



Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط

العنوان: أنقر ة/جنقايا/ محلة ”مصطفى كمال“/ زقاق 2128 / بناية 3
هاتف: 20 15 888 850 90+
فاكس: 48 39 439 (312) 90+
مصدر الصور المنشورة: Shutterstock, Anadolu Agency

تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر 2015-2020

بخصوص الكاتب

د/ مبروك ساحلي

مبروك ساحلي أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية بجامعة أم البواقي الجزائر متحصل على درجة الدكتوراه، تتركز أبحاثه على: السياسة العامة، الاقتصاد السياسي، التنمية، الإصلاحات السياسية. نشرت له العديد من المقالات والأبحاث والدراسات في مجلات علمية محكمة، أبرزها: العلاقة بين الأمن والتنمية في دول الربيع العربي دراسة حالة " الأزمة السورية"، مؤشرات الدولة الهشة ومستقبل الاستقرار في الجزائر، تداعيات الأمن الغذائي على اختراق الأمن القومي العربي: رؤية مستقبلية، تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا.

أبريل 2020

مقدمة:

شكلت بداية انهيار أسعار النفط مع تداعيات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)على الاقتصاد الصيني ومن ثم العالمي، إلا أنه هبط إلى مستويات قياسية بفعل قرار سعودي بزيادة الإنتاج إلى 13 مليون برميل يوميا كخطوة أولى لتعويم السوق النفطية المتخمة أصلا. ولا تأتي هذه التخمة بسبب تراجع الطلب الصيني والآسيوي وحسب، بل أيضا بسبب زيادة الصادرات النفطية للولايات المتحدة التي لا تلتزم بتخفيضات "أوبك+" وهي ترفض التنسيق معها. وهو الأمر الذي أدى بسعر البرميل نحو 20 دولارا بعدما كان بحدود 68 دولارا بداية العام الجاري 2020.

كما تُصدِّر الجزائر حوالي 540 ألف برميل يوميا من إنتاجها الكلي البالغ نحو1.1مليون برميل يوميا. غير أن إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي تراجع تدريجيا في السنوات الأخيرة، فيما يرجع أساسا إلى التأخيرات المتكررة للمشروعات، وصعوبة اجتذاب شركاء الاستثمار، وفجوات البنية التحتية، ومشكلات فنية. ويعتمد اقتصاد الجزائر اعتمادا كبيرا على المحروقات في صادراته وإيراداته الحكومية التي تبلغ نسبتها 95٪ و75٪ على الترتيب. وقد كان لإنهيار أسعار النفط تداعيات أدت إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، ومن هنا تنطلق الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر؟**

أولا: تداعيات انهيار أسعار النفط على الجانب الاقتصادي في الجزائر: خلف إنهيار أسعار النفط تداعيات على الجانب الاقتصادي، والذي يمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي:

1- على النمو الاقتصادي:أثر إنهيار أسعار النفط على نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، الذي انتقل من 4٪ سنة 2010 إلى 1.4٪ عام 2018، واستمر عند مستوى1.5 سنة 2019، واتسم النمو في قطاع المحروقات بالركود حيث تراجع النشاط الاقتصادي بمقدار6.5٪ و 7.7٪ في 2019، مما تسبب في امتصاص جزئي للزيادة الطفيفة في نمو القطاع غير النفطي البالغة 3.4٪ و 3.9٪ في 2018 و2019 على التوالي. وعلى جانب الطلب، بلغ نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي 2.5٪ في الربع الأول من عام 2019، في المقابل 3٪ في الفترة نفسها من العام السابق، ويمكن تفسير هذا التباطؤ على ضوء انخفاض النمو في استهلاك المواد الغذائية، الذي تأثر بالاضطرابات الاقتصادية.[1]

كما أدى إنخفاض أسعار النفط إلى تقليص الميزانية العامة للدولة من 8272.56 مليار دج إلى6883.214 مليار دج سنة 2017، لترتفع مرة أخرى سنة 2019 نتيجة ارتفاع أسعارالنفط من جهة ومن جهة ثانية ضغط الحراك ومحاولة السلطة لشراء السلم الاجتماعي.

المصدر: من إعداد الباحث الاعتماد على الجرائد الرسمية الخاصة بقانون المالية

كما شهدتالإيرادات الناجمة عن صادرات المحروقات تراجعا معتبرا خلال السداسي الأول من سنة 2015 بـ43.7٪ مما قدر بحوالي 18,09 مليار دولار مقابل 32,14 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014.وكانت لها عواقب سلبية وعلى هدا الأساس فقد، زادت الوضع تفاقما مقارنة بسنة 2014 وحتى بالسنوات ما قبلها. وتبين معطيات سنة 2015 المتعلقة بوضع الميزانية في السداسي الأول العجز الكبير الذي أصاب الخزينة العمومية، بينما لم يسجل صندوق تنظيم الإيرادات

تطور النفقات العمومية بالجزائر من 2011 إلى 2020

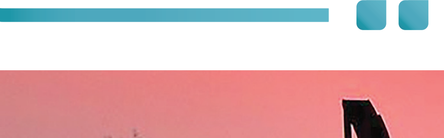
السنوات	2011	2013	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المبلغ (بالالف دج)	8272.56	6879820	8753726	7984180	6883214	8627778	8557157	7823112
سعر النفط	111.26	108.66	49.5	43.55	54.25	71.05	67.96	26.4
النموالاقتصادي%	2.90	3.70	3.70	3.20	1.30	1.40	1.50	/

أية قيمة جبائية مضافة خلال نفس الفترة(مقابل 292 مليـاردج من القيمة المضافة في جوان 2014).فيما يخص تحصيل الضرائب فان المبلغ المحصل عليه يكشف على ركود الميزانية خلال السداسي الأول من سنة 2015 بمداخيل ضريبية اقل بالنسبة للفترة المتراوحة إلى غاية شهر مارس 2014 (-33.5٪) بمبلغ 1243 مليار دج فقط ومقابل هذا الانخفاض الشديد في حجم التحصيلات الضريبية للنفط، استمر حجم العجز في الارتفاع من 755 مليار دينار في جوان 2014 إلى 1157 مليار دينار في نفس الفترة من 2015 (+53.2 ٪).[2]

وبشأن سياسة الميزانية المالية، يبدو أن الحكومة تفضل رفع تحصيل الضرائب العادية لتعويض الخسائر وان كان هذا التعويض ضئيلا بالنسبة للعجز المسجل. والسبب لهذا هو الانخفاض الهام في عائدات الميزانية لاسيما تلك الخاصة بالجباية النفطية المميزنة التي شهد حجمها انخفاضا شديدا بالنسبة لسنة 2014 (1243 مليار دج أي بتنفيذ نسبته 72 ٪ فيما يخص قانون المالية التكميلي لسنة 2015 مقابل 1577.7 مليار دينار في نفس الفترة)،إن لحجم النفقات العمومية التي هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي دخل كبير في تزايد العجز العمومي، اذ أن مبلغها تجاوز 3807 مليار دينار إلى غاية نهاية شهر جوان 2015، أي بنسبة +7.8 ٪ بالنسبة لسنة 2014 التي كانت النفقات فيها موجهة أساسا إليالتشغيل (+158 مليار دج) مقابل زيادة أقل في قيمة ميزانية المعدات وذلك رغم ارتفاع نسبته 9٪ بالنسبة لنفس الفترة لسنة 2014 (1378 مليار دينار).[3]

قد يكون الأثر على المالية العمومية شديدا كما أنه من المحتمل اللجوء مجددا إلى الديون الخارجية لأن تراكم العجز قد يؤدي إلى زيادة في الاستحقاقات في حالة ما إذا رفعت القيود المفروضة، كما أنه قد يؤدي إلى زيادة مستوى المديونية العمومية الداخلية التي لاتزال في الارتفاع منذ

> سجل الميزان الجاري عجزا معتبرا يقدر بحوالي 13.2 مليار دولار بسبب تراجع التحويلات الجارية (-15٪) والعجز في الدخل الذي بلغ -2,9 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2015 (2,4 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2014) نتيجة تكاليف رؤوس الأموال الأجنبية المتزايدة.





2013، على الرغم من احتمال (أن تقع في المتوسط في حوالي 7.1٪ من الناتج الداخلي الخام بين 2013 و 2014)، وهذا ما ينذر بحدوث نمو غير متحكم فيه.

2– على الميزان التجاري: سجل الميزان الجاري عجزا معتبرا يقدر بحوالي 13.2 مليار دولار بسبب تراجع التحويلات الجارية (–15٪) والعجز في الدخل الذي بلغ –2,9 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2015 (2,4 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2014) نتيجة تكاليف رؤوس الأموال الأجنبية المتزايدة. وفضلا عن هذا، فإن وضع البلاد الخارجي يشكو تأثيرا سلبيا ترتب عن عجز إجمالي معتبر في ميزان المدفوعات تجاوز 14 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2015(–1.32) مليار في السداسي الأول من سنة 2014،وتفاقم الوضع بوجود عجز آخر في حساب رأس المال(–1.22) مليار دولار مقابل فائض قدره 1.5 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2014، وعلى هذا المستوى من العجز الإجمالي استقرت احتياطات الصرف على أدنى مستواها منذ سنة 2010، أي بحوالي 160 مليار دولار إلى غاية جوان 2015 (178.9 مليار إلى غاية سنة 2014). و من ناحية التقييم السلبي الناتجة من الانخفاض الكبير للعملة الأمريكية بالنسبة لليورو خلال هذه الفترة و بالنسبة لنفس الفترة من سنة 2014، فقد تولّد عنه نسبة مهمة من الخسارة (انعدام الربح)على مستوى احتياطات الصرف.كما سجل الميزان التجاري لسنوات 2017، 2018 عجزا بقيمة 14.41 مليار دولار و 7.46 مليار دولارعلى التوالي.[4]

> هبطت الاحتياطيات الإجمالية من 194 مليار دولار في 2013 إلى ما يُقدَّر بنحو 108 مليار دولار في 2016 و إلى 60 مليار دولار في 2018. والى 51 مليار دولار 2020، ومن المتوقع أن ينزل هذا المخزون إلى 33.8 مليار دولار في عام 2021.

أما سنة 2019 فقد بلغت قيمة العجز بـ 6.11 مليارات دولار، حسب معطيات المديرية العامة للجمارك. وتلجأ الحكومة في سد العجز المالي للميزانية العامة منذ 2017 إلى الاستدانة الداخلية، حيث بلغت قيمة القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية 6556 مليار دينار (50 مليار دولار).أما عجز ميزان التجارة الخارجية فتتم تسويته بالاعتماد على "صندوق احتياطي الصرف"، لكن الأخير في تهاو كبير ويحوي حاليا أقل من 60 مليار دولار.[5]

ومن أهمالإجراء الأبرز الذي اتُّخِذ في تلك المرحلة كان خفض الإنفاق على الاستثمارات بنسبة 9٪، وزيادة الضرائب على المحروقات في موازنة 2016، فضلاً عن تجميد العديد من مشاريع البنى التحتية ووقف التوظيف في الوظيف العمومي في مختلف أنحاء البلاد.[6] وزيادة 36٪ من أسعار الوقود، ورفع معدلات القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء وتراخيص استيراد السيارات الجديدة وخفض قيمة العملة. وحاولت الحكومة فتح الشركات العامة أمام الاستثمارات الخاصة.[7]وقد لقي مشروع القانون معارضة غير مسبوقة في مجلس النواب، بما في ذلك في أوساط الائتلاف الحاكم، قبل إقراره في أواخر نوفمبر 2015.

كما أثر انهيار النفط على احيتاطات الدولة من العملة الصعبة، حيث هبطت الاحتياطيات الإجمالية من 194 مليار دولار في 2013 إلى ما يُقدَّر بنحو 108 مليار دولار في 2016 و إلى 60 مليار دولار في 2018. والى 51 مليار دولار 2020، ومن المتوقع أن ينزل هذا المخزون إلى 33.8 مليار دولار في عام 2021.[8] كما تبنت الجزائر في هذه المرحلة سياسة التقشف حيث قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بتاريخ 2020 /03/22 مجموعة من الإجراءات التقشفية نتيجة إنهيار أسعار النفط بسبب أزمة كورونا والصراع الروسي السعودي، منها:[9]

– تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار.
– تخفيض نفقات ميزانية التسيير بـ 30٪ دون المس بأعباء الرواتب.
– التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية مما سيوفر للجزائر حوالي سبعة مليارات دولار سنويا.
– تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل التي لم

يشرع في إنجازها ما عدا في مناطق الظل وكذلك المشروع المتعلق بدراسة مستشفى مكافحة السرطان في الجلفة.

- تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليارات دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف.
- تشجيع المنتجات الممولة بواسطة الصيرفة الإسلامية والعمل على إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بها من طرف بنك الجزائر.
- التعجيل بعملية تحصيل الضرائب والرسوم واسترجاع القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية.

ثانيا– تداعيات انهيار أسعار النفط على الجانب الاجتماعي: يتأثر الوضع الاجتماعي في الجزائر بالوضع الاقتصادي، فتداعيات انهيار أسعار النفط انعكست أيضا على الوضع الاجتماعي، ويتبين لنا ذلك من خلال تحليل المؤشرات التالية:

1– ارتفاع معدلات البطالة:يعتبر الشخص بطالا حسب الديوان الوطني للإحصاء الجزائري إذا توفرت فيه المواصفات التالية:[10]

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و64 سنة).
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث انه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

لقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الاستثمارات العمومية وإلى إتباع سياسة التقشف التي تتضمن وقف التوظيف في الهيئات والإدارات العمومية، فكانت النتيجة ارتفاع معدلات البطالة وخاصة في أوساط الشباب وحاملي الشهادات، حيث قدرت معدلات البطالة سنة 2011 بـ10٪ (مع العلم أن سعر البترول حوالي 110 دولار للبرميل) لترتفع 11.7٪ سنة 2017 (دولار للبرميل54.25)كما هو مبين في الجدول رقم (2)، كما توقع صندوق النقد الدولي إلى أن ترتفع البطالة في الجزائر سنة 2020 إلى 13.30٪.[11]

ولمكافحة البطالة اتخذت الجزائر مجموعة من سياسات التشغيل نذكر منها:جهاز دعم الإدماج المهني، التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة، الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، عقود ما قبل التشغيل.[12]

إلا أن حصيلة تطبيق هذه البرنامج جزئية في ظل غياب العناصر الخاصة بطبيعة ونوعية مناصب الشغل، والتكلفة الحقيقية للتوظيفات وتوزيعها الإقليمي، وتتم عملية تقييم البرنامج على أساس العناصر التي تقدمها وزارة العمل والضمان الاجتماعي وأهم الهيئات المسيرة (وكالة التنمية الاجتماعية،الوكالة الوطنية للتشغيل) وقد أظهر البرنامج العناصر التالية:[13]

الجدول رقم (02): تطور التشغيل والبطالة 1990 – 2018

السنوات	**2011**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
معدل البطالة	%10.0	%9.80	%10.6	%11.2	%10.5	%11.7
السنوات	**2018**	**2019**				
معدل البطالة	%11.7	11.4				

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء، تقرير ديمغرافيا الجزائر (2018). الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء،2018.
– الديوان الوطني للإحصاء، تقرير عن البطالة والتشغيل في الجزائر. الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء،2015.

–نسبة التثبيت ضعيفة للمستفدين عند انتهاء مدة العقد، وبالتالي90٪من المستنفدين بعد استكمال حقوقهم، يسجلون أنفسهم في وكالات التشغيل كباحثين عن العمل، وفي النهاية يبقى برنامج عقود ما قبل التشغيل فترة تأجيل دون أن يمنح إمكانيات حقيقية للإدماج الدائم.

– التمركز القوي للمستفدين في الإدارة على حساب القطاعات الإنتاجية.

– وفي جميع الأحوال يعتبر التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة والأجر الممنوح في إطار الوظائف المأجورة بمبادرة محلية أجور زهيدة ولا تغطي الإحتياجات الغذائية.

> وسجلت أحدث الحسابات الرسمية معدل الفقر الوطني عند 5.5٪ مع وجود0.5٪ من السكان فحسب في فقر مدقع.

2– ارتفاع معدلات الفقر: يذكر تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 أن للفقر وجوه كثيرة، وهو أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ أنه يعكس أيضا الفقر الصحي والفقر التعليمي، والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات، وهناك أيضا إفقار البيئة، بل وإفقار أمم بأسرها حيث يعيش المجتمع في حالة فقر.[14] ويعيش في الجزائر أكثر من 10٪ من السكان على حافة السقوط مرة أخرى في براثن الفقر، إذ إن معدل البطالة في بعض المناطق (الصحراء) يبلغ ضعفي المعدل الوطني وفي البعض الآخر (السهول) ثلاثة أضعاف المعدل الوطني. وسجلت أحدث الحسابات الرسمية معدل الفقر الوطني عند 5.5٪ مع وجود0.5٪ من السكان فحسب في فقر مدقع. وتستند الحسابات الرسمية على خط الفقر الذي يقدر عند 3.57 (3.18) دولار/يوم بتعادل القوة الشرائية بأسعار عام 2011 في مناطق المدن (الريف)، وهو ما يعد منخفضا بالنسبة لبلد في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل.[15]

3– تراجع القدرة الشرائية: تعتمد الجزائر في إعداد موازنتها السنوية على سعر مرجعي لبرميل النفط حدد





بخمسين دولار، في حين تقوم بتحويل الفارق إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي كان مصدرا لتمويل عجز الموازنة، وهو الصندوق الذي بات فارغا بسبب التراجع الحاد للمداخيل من العملة الأجنبية.[16]

وبالتالي عرفت أغلبية المنتجات زيادة كان لها أثر على القدرة الشرائية. إن الزيادة في وتيرة التضخم تعني انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين الذين لم تتبع مداخليهم وتيرة التطور. وقد ارتفع سعر الخضر والفواكه وكذا سعر الحبوب الجافة، مما يمثل حصة هامة من ميزانية الأسر. كما يخص هذا الارتفاع سعر السيارات بسبب الرسوم الجديدة على السيارات التي حددّها قانون المالية لسنة 2015. وتُشجع عملية ارتفاع الأسعار تقلص إيرادات التصدير الناجمة عن انهيار أسعار النفط والمتفاقمة بفعل انخفاض قيمة الدينار الذي يؤثر على القدرة الشرائية للجزائريين. هذا الأخير يعني ارتفاع تكاليف الواردات وبالتالي ارتفاع تقدير التكاليف والمبيعات. إن رفع أسعار المنتجات المستوردة سيولد، جزيئا، زيادة في وتيرة التضخم وانخفاض في القدرة الشرائية.[17]

و كشفت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن "القدرة الشرائية لدى الجزائريين قد انهارت بنسبة 60 بالمائة خلال السنوات القليلة الماضية مع ارتفاع الأسعار خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية مما يضطرهم إلى العيش بتواضع أو ما يسمى بضمان القوت اليومي للعائلات و في بعض الأحيان عن طريق السلفة "الكريدي".[18]

كما أثار توجه الحكومة الجزائرية للتمويل غير التقليدي بطباعة الأوراق النقدية –كحل لمواجهة أزمتها الاقتصادية– مخاوف كبيرة وسط الجزائريين، مما دفع بالكثير منهم إلى تحويل مدخراتهم للعملات الأجنبية خشية استمرار تهاوي قيمة العملة المحلية.[19]

خاتمة: في الأخير نستنتج أن السياسات التي اتخاذها السلطات الجزائرية لمواجهة إنهيار أسعار النفط، هي سياسات إدارة الأزمة وليس حل الأزمة، كما ينتج عنها تداعيات على الوضع الاجتماعي قد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. و من أهم النتائج المتوصل لها من خلال هذه الدراسة، كالأتي:

– يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على أسعار النفط، مثل العوامل الاقتصادية، و العوامل السياسية، و العوامل الصحية، و العوامل التكنولوجية، و العوامل العسكرية.

– لقد كان تأثير انهيار أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية كبيرا، خاصة على الميزان التجاري، وتآكل إحتياطي الصرف الأجنبيوانخفاض قيمة العملة الوطنية، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي.

– إتباع سياسات التقشف التي كان لها الأثر المباشر على سوء الأوضاع الاجتماعية للمواطن الجزائريمنها ارتفاع معدل البطالة والفقر في الجزائر وتدهور القدرة الشرائية.

1 البنك الدولي، الجزائر2019، 03 https://bit.ly/2UQbbص 1.

2 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعيالسداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015، ص42.

3 المرجع نفسه،ص43.

4 بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص 15.

5 قناة الجزيرة، أهمها رفع الأجور والقدرة الشرائية.. هل تملك الحكومة الجزائرية موارد مالية لتنفيذ خطتها؟https://bit.ly/3bMOX2020/02/18

6 إدريس جباري، مع استمرار التدنّي في أسعار النفط، تبحث الجزائر عن سبل للخروج من أزمتها الاقتصادية لاتعتمد فقط على إجراءات التقشف. مركز كارنيغي بيروت، 2016/09/28
https://carnegieendowment.org/sada/64722

7 البنك الدولي، أسعار النفط إلى أين، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد7،

يوليو 2016، ص29.

8 البنك الدولي، كيف تتعامل الجزائر مع انهيار أسعار النفط
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-brief-july-2016

9 بوابة الوزارة الأولى، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2020/03/22
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-22-03-2020-ar.html

10 L'office National des Statisques, l'Emploi et le Chômage donnés statisques. Algérie: L'office National des Statisques, 1995.

11 عمار لشموت، الافامي يتوقع ارتفاع نسب البطالة في الجزائر سنة2019/10/17
https:bit.ly/3dAQv5m

12 وزارة العمل التشغيل والضمان الاجتماعي، سياسة الوطنية للتشغيل https://bit.ly/2UuXgOz

13 الديوان الوطني للإحصاء، تقرير حول أجهزة التشغيل. الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء،2002. ص11.

14 محمد عبد الشفيع عيسى، نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي (إطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009، ص30.

15 البنك الدولي، الجزائر: الأفاق الاقتصادية، أكتوبر 2019
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-outlook-april-2018

16 بوهلالة سعاد، نصيب الفرد الجزائري من جودة الحياة، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، العدد04، 2019، ص18.

17 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، المرجع السابق، ص 129.

18 محمد الامين، القدرة الشرائية للجزائريين انهارت بنسبة 60 بالمائة في السنوات الأخيرة، جريدة الرائد، جريدة الرائد 2018/10/17. https://bit.ly/34vCCS0

19 ياسين بودهان، القدرة الشرائية للجزائريين تحت رحمة الدينار المحلي، الجزيرة، 2017/10/02
https://bit.ly/39RiR8h


ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

منشورات أورسام

المجلات الدورية "تحليلات الشرق الأوسط" و"دراسات الشرق الأوسط"، مجلة "تحليلات الشرق الأوسط" التي تصدر باللغة التركية كل شهرين، وهي تغطي آراء الباحثين والخبراء حول التطورات المعاصرة في الشرق الأوسط. مجلة "دراسات الشرق الأوسط"، وهي مجلة علمية محكمة مختصة بالعلاقات الدولية، تصدر بشكل نصف سنوي باللغتين التركية والإنكليزية، تقوم مجلة "دراسات الشرق الأوسط" بنشر الإسهامات البحثية للأكاديميين الذين يعدون خبراء في مجال تخصصاتهم. هنالك العديد من الأكاديميين المرموقين على المستويات المحلية والدولية ينشرون بحوثهم في مجلة "دراسات الشرق الأوسط". مجلة "دراسات الشرق الأوسط" مفهرسة من فهرس العلوم الاجتماعية التطبيقية والمخطوطات (ASSIA) ، وموقع EBSCO Host، و Index Islamicus، والببليوغرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية (IBBS)، وملخصات العلوم السياسية في جميع أنحاء العالم (WPSA).

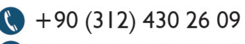
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi

ORSAM

مركز دراسات الشرق الأوسط

انقرة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"
زقاق 2128/ بنية رقم 3


info@orsam.org.tr
www.orsam.org.tr


+90 (312) 430 26 09
+90 (312) 430 39 48


orsamtr